

Distr.: General
19 November 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البندان ١٢٨ و ١٤٠ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم

المتحدة لحفظ السلام

الاحتياجات من الموارد اللازمة لتحقيق في المشتريات

التقرير السادس عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن الترتيبات المؤقتة الخاصة بفرقة العمل المعنية بالمشتريات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام ٢٠٠٨ وما يرتبط بذلك من احتياجات من الموارد (A/62/520). وخلال نظر اللجنة في التقرير، اجتمعت اللجنة مع وكالة الأمين العام لمكتب خدمات الرقابة الداخلية ورئيس فرقة العمل والممثلين الآخرين للأمين العام الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية.

٢ - وقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريراً مستقلاً عن أنشطة فرقة العمل لفترة الـ ١٨ شهراً المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/62/272). وعلى نحو ما ذكر في الفقرة ٢ من تقرير الأمين العام (A/62/520)، "رغم أن الغرض من إنشاء فرقة العمل هو أن تكون كيانا مؤقّتا مخصصا لمعالجة مشكلة معينة، فإنه من غير المرجح أن تكتمل التحقيقات غير المنجزة التي تعالجها الفرقة بحلول نهاية عام ٢٠٠٧". وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن ٢٨٩ حالة معروضة حالياً على فرقة العمل، منها أكثر من ٤٠ مسألة مهمة ومتشعبة تنطوي على عقود ذات قيمة كبيرة وعمليات شراء متعددة على مدى عدة



سنوات. وتبلغ القيمة الإجمالية للعقود التي تنظر فرقة العمل فيها حالياً أكثر من ١,٥ بليون دولار. وقد بنت فرقة العمل في ١٢٥ حالة وأصدرت ٢٥ تقريراً.

٣ - ويشير الأمين العام إلى أن الترتيبات المؤقتة لفرقة العمل لعام ٢٠٠٨ هي ترتيبات مقترحة ريثما يتم وضع الصيغة النهائية للمقترحات واستعراضها من جانب الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، تؤكد اللجنة الاستشارية على الطابع المؤقت للترتيبات المبينة في تقرير الأمين العام وتشير إلى أنها ستعاود النظر في مسألة تمويل الأنشطة التي تنفذها فرقة العمل في سياق استعراضها لتقارير الأمين العام المقبلة عن القدرة العامة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، وكذلك التقارير الأخرى ذات الصلة بالموضوع (انظر A/62/7، الفقرة تاسعاً - ١٩). وبناء على ذلك، تُقدم توصيات اللجنة في هذا الصدد دون المساس بنظرها في المستقبل في تقارير الأمين العام المقبلة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٤ - ويشير الأمين العام إلى أن أنشطة فرقة العمل لعام ٢٠٠٨ ستنفذ، قدر المستطاع، استناداً إلى ملاك الموظفين الثابت لشعبة التحقيقات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. وستستخدم الوظائف الشاغرة ريثما تتم التعيينات طويلة الأجل في تلك الوظائف. وسيجري استيعاب التكاليف التشغيلية قدر المستطاع، والإبلاغ عن نتائج تلك الجهود في إطار تقارير الأداء المتعلقة بالميزانية العادية وميزانية حفظ السلام.

٥ - ويقدر الأمين العام أن احتياجات فرقة العمل المعنية بالمشتريات لعام ٢٠٠٨ ستبلغ ٤,٩ ملايين دولار، بما في ذلك ٣ ملايين دولار للمساعدة المؤقتة العامة، وتشمل ٢٧ وظيفة (رئيس (مد-٢)، وكبير محققين (ف-٥)، و ١٨ محققاً (ف-٤)، وخبير تحقيقات جنائية (ف-٤)، وموظف معاون (ف-٢)، وموظف تكنولوجيا المعلومات (ف-٤)، ومدير إعلام (ف-٢)، وموظف إداري (ف-٣)، وموظفان للدعم من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه من بين الوظائف الشاغرة السبعة والعشرين، كانت هناك ٣ وظائف شاغرة لمحققين من الرتبة ف-٤ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٦ - وتشمل الاحتياجات التقديرية أيضاً اعتماداً قدره ٦٩٦ ٠٠٠ دولار للخدمات التعاقدية، و ٥٩٥ ٨٠٠ دولار لمصروفات التشغيل العامة، و ٤٣٢ ٠٠٠ دولار للسفر، و ١٣٢ ٩٠٠ دولار للأثاث والمعدات، و ٢٠ ٠٠٠ دولار للوآزم والمواد.

٧ - وبعد الاستفسار، أبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجنة الاستشارية بأن الاحتياجات التقديرية البالغة ٦٩٦ ٠٠٠ دولار المتعلقة بالخدمات التعاقدية

تكاد تنحصر على خبراء التحقيقات الجنائية الذين عينوا للقيام بمهام تأمين الأدلة الإلكترونية وصيانتها وفحصها وتنظيمها وهي مهام أساسية لأعمال فرقة العمل. وهذه مهمة ذات أهمية بالغة يُقترح تطويرها داخليا من أجل خفض التكاليف. ومن اللازم القيام بهذه المهمة على مراحل، حيث أن موظفي فرقة العمل في حاجة إلى التدريب في مجال التقنيات والأساليب والمهارات الضرورية لتجهيز صور وتحليلات الأدلة الجنائية، وهذه مهارة من المهارات الشديدة التخصص التي تتطلب تدريباً متخصصاً، كما يجب شراء المعدات المناسبة. ويُقترح إنشاء هذه القدرة على مراحل في عام ٢٠٠٨. ولذلك، ستظل هناك حاجة إلى الاعتماد بعض الشيء على هؤلاء الخبراء في عام ٢٠٠٨. إلا أنه بحلول عام ٢٠٠٩، من المتوقع الاعتماد على مكتب خدمات الرقابة الداخلية في أداء هذه المهمة.

٨ - وفيما يتعلق بزيادة احتياجات السفر من ٢٠٠ ٣٥١ دولار لعام ٢٠٠٧ إلى ٤٣٢ ٠٠٠ دولار لعام ٢٠٠٨، أبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية اللجنة الاستشارية بأنه

يتعين أحيانا على فرقة العمل المعنية بالمشتريات السفر إلى المواقع والمكاتب الخارجية بما أن معظم الحالات الواردة تشمل بعثات لحفظ السلام، وذلك للمضي قدما في التحقيقات. وتتوخى دائما فرقة العمل حرصا وعناية شديدين فيما يتعلق بالإنفاق على السفر، وتسافر فيما ندر إلى البعثات والمكاتب الخارجية ولا تقوم بذلك إلا عند الضرورة. وفي عام ٢٠٠٦، طُلب إلى فرقة العمل التركيز على ثمانية موظفين فُرضت عليهم إجازة خاصة. وكانت هذه الحالات في معظمها تتعلق بمسائل المشتريات في المقر. أما في عام ٢٠٠٧، فتركز فرقة العمل على مقصدها الأساسي، وهو الشراء في بعثات حفظ السلام. وفيما يتعلق بهذه الحالات، يكون مطلوبا من فرقة العمل السفر على نطاق أوسع وقد زارت سبع بعثات حتى الآن، ولا يزال يتعين عليها معالجة عدة حالات أخرى. ولذلك، من الضروري زيادة السفر إلى البعثات والخارج في عام ٢٠٠٨ لإنجاز هذه المسائل. وعلاوة على ذلك، ما زالت ترد إحالات إضافية فيما يتصل بعمليات الشراء التي تقوم بها بعثات حفظ السلام.

٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تكاليف فرقة العمل المعنية بالمشتريات ستقسم فيما بين ميزانيات حفظ السلام (٨٥ في المائة) والميزانية العادية (١٥ في المائة).

١٠ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علما بالترتيبات المقترحة من الأمين العام وباعتزامه تغطية الاحتياجات المرتبطة بها، قدر المستطاع، ضمن الاعتمادات المرصودة للفترة المعنية والإبلاغ عن ذلك في سياق تقارير الأداء المالي. وتتوقع اللجنة أن تُستوعب هذه الاحتياجات ضمن الاعتمادات الموافق عليها.
